الإمارات تعزز اقتصاد المستوطنات

صالح النعامي

في أوضح خطوة تعكس دعم الإمارات المشروع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، أعلن رئيس مجلس المستوطنات في الضفة الغربية يوسي دغان، أن وفد قادة المستوطنين الذي يقوده في أبوظبي قد توصل لاتفاقات اقتصادية «هائلة».

وفي منشور على صفحته على فيسبوك، أمس السبت، قال يوسي دغان، الذي يترأس مجلس المستوطنات الواقعة في شمال الضفة الغربية، والذي يوجد حالياً في الإمارات «لقد توصلنا إلى اتفاقات تعاون اقتصادية هائلة مع الإمارات».

وفي الوقت الذي تقاطع بعض الدول الأوروبية البضائع التي تنتج في المستوطنات، قال دغان، وهو محسوب على التيار الديني المتطرف داخل حزب الليكود، إنه لاحظ أن رجال الأعمال الإماراتيين يبدون اهتماما كبيرا «بما تنتجه المستوطنات» في الضفة الغربية، لافتا إلى أن هذا الاهتمام دفعه والوفد الذي يترأسه إلى تأجيل موعد عودته إلى تل أبيب. وأضاف أن الاهتمام الإماراتي بمنتجات المستوطنات «هائل»، ولا سيما في كل ما يتعلق «بالمنتجات الزراعية ومواد التنظيف وتحلية المياه وأنظمة بناء وتقنيات متقدمة».

وشدد على أن الوفد فتح أسواقاً جديدة في الإمارات للشركات الصناعية التي تحتضنها المستوطنات، منبها إلى أن الطاقة الكامنة لهذا التعاون «هائلة».

وتوقع أن يسفر التعاون مع الإمارات والمستوطنات في الضفة عن «مبادرات اقتصادية وصناعية أولية قريبا». وأشار إلى أنه والوفد المرافق قاموا بجولات في كل من دبي والشارقة إلى جانب إجراء لقاءات عمل وشاركوا في حفلات استقبال رسمية أجريت على «شرفهم».

وشدد على أنه وقادة المستوطنين يعملون منذ سنين على تعزيز قطاعي الصناعة والأعمال داخل المستوطنات. وختم منشوره قائلا : «اقتصاد قوي ومستقر يساوي استيطانا قويا ومستقرا».

وتأتي زيارة الوفد الاستيطاني للإمارات، لإنعاش اقتصاد المستوطنات الإسرائيلية بالاستثمارات الإماراتية وتصدير منتجات الاحتلال إلى الإمارات ومن هناك إلى دول عربية أخرى.

وكانت أبوظبي قد مهّدت الطريق القانوني لاستيراد البضائع الإسرائيلية بهدف استهلاكها في السوق المحلية أو لتنتقل من أراضيها إلى بلدان أخرى، من خلال إلغاء قانون مقاطعة إسرائيل، وذلك في نهاية أغسطس/ آب الماضي، حيث أصدر رئيس دولة الإمارات، الشيخ خليفة بن زايد، مرسوم إلغاء القانون الصادر عام 1972. وبموجب المرسوم، يمكن للأفراد والشركات الإماراتية عقد اتفاقيات مع هيئات أو أفراد مقيمين في إسرائيل أو منتمين إليها بجنسيتهم أو يعملون لحسابها أو لمصلحتها أينما كانوا، وذلك على الصعيد التجاري أو العمليات المالية أو أي تعامل آخر.

وتسرع أبوظبي، وكذلك الكثير من البنوك وشركات السياحة وغيرها في الإمارات، الخطى نحو إبرام صفقات وشراكات مع كيانات إسرائيلية، بعد توقيع اتفاق التطبيع الذي جرى برعاية أميركية في واشنطن منتصف شهر سبتمبر/أيلول الماضي.

(فرانسس برس)

هيكلة ديون الدول الأكثر تضرراً من كورونا

أعلنت مجموعة العشرين، التي تمثّل أكبر اقتصادات العالم، أن البلدان منخفضة الدخل الأكثر تضرراً من تداعيات جائحة فيروس كورونا يمكن أن تحصل على تمديد لسداد أقساط ديونها إلى ما بعد منتصف عام 2021، وفي الحالات الأكثر حدة، يمكن شطب الديون. وقالت المجموعة، في بيان بعد اجتماع افتراضي لوزراء مالية المجموعة ومحافظي البنوك المركزية، الجمعة، إن أعضاء المجموعة قد اتفقوا على «إطار مشترك» لإعادة هيكلة ديون كل حالة على حدة. غير أن البيان لم يحدد الدائنين الذين سيوافقون على إلغاء محتمل للديون، إذ اعترضت الصين على فقرات من خطط تخفيف الديون. وينتاب الصين، التي تعد أكبر دائن لأفريقيا، تردد في التخلي عن المليارات المستحقة لها من مشروعاتها الاستراتيجية السياسية في جميع أنحاء العالم النامي مع تباطؤ اقتصادها.

أخبار

تونس تخفض عجز الميزانية

أظهرت وثيقة، بحسب وكالة رويترز، أمس السبت، أن الحكومة التونسية ستقلص عجز الميزانية التكميلية لعام 2020 من نحو 14% مقررة سابقا إلى 11,4%. وتقع الحكومة تحت ضغط من البرلمان والبنك المركزي اللذين طالباها بخفض الإنفاق. وستحتاج الدولة

إلى تمويلات إضافية تُقدر بنحو 8,1 مليارات دينار (2,95 مليار دولار) بعد أن كانت في حدود 12 مليارا سابقا. وتعاني المالية العامة في تونس من وضع صعب، إذ تواجه أعلى عجز في الميزانية منذ ما يقرب من أربعة عقود. وطلبت الحكومة من البنك المركزي شراء سندات خزانة للمساعدة في تمويل العجز.

مخصصات لفاقدي الوظائف في كندا

خصّصت الحكومة الكندية 1,5 مليار دولار إضافياً للمقاطعات، لتمكّنها من تقديم التدريب للأشخاص الذين فقدوا وظائفهم بسبب جائحة كورونا.

وقال رئيس الحكومة الكندية جاستن ترودو، في مؤتمر صحافي عقده بحضور وزيرة التوظيف وتنمية القوى العاملة، كارلا كالترو، إن سوق العمل يتغير بسرعة، ومن المهم أن يحصل العمال على التدريب الذي يحتاجون إليه للتكيف. والمبلغ المقرر، يُضاف إلى 3,4 مليارات دولار تم دفعها للمحافظات والأقاليم للعام 2020-2021 كجزء من اتفاقيات تطوير القوى العاملة وسوق العمل بكندا.

8,8 مليارات دولار للتجارة بين إيران وأوروبا

قال المتحدث باسم دائرة الجمارك الإيرانية روح الله لطيفي، إن قيمة التجارة الخارجية مع أوروبا بلغت خلال الشهور السبعة الأولى من العام الحالي (من إبريل/ نيسان إلى أكتوبر/تشرين الأول) نحو 8,8 مليارات دولار. وأكد أن صادرات السلع الإيرانية توجهت إلى 37 دولة أوروبية، من بينها النمسا وألمانيا والبوسنة والهرسك وبلجيكا وسويسرا والدنمارك وفرنسا وإسبانيا وبريطانيا وإيطاليا وهولندا والسويد وسلوفاكيا والنرويج.

ارتفاع استهلاك الكهرباء في الصين

ارتفع استهلاك الصين من الكهرباء، وهو مؤشر هام للنشاط الاقتصادي، بواقع 6,6% على أساس سنوي في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، ما يشير إلى الزخم السليم للتعافي الاقتصادي للبلاد، وفق ما أظهرت بيانات من الهيئة الوطنية للطاقة.

وأشارت بيانات الهيئة، وفق وكالة شينخوا، إلى ارتفاع استهلاك الكهرباء في القطاعين الزراعي والصناعي على أساس سنوي بنسبة 10,9% و7,7% على الترتيب الشهر الماضي.

لقاح كورونا يدفع «بيونتك» الألمانية لتخطي قيمة لوفتهانزا

برلين ـ **شادي عاكوم**

انعكس اكتشاف شركة التكنولوجيا الحيوية الألمانية «بيونتك» لقاحاً واعداً لعلاج فيروس كورونا الجديد بالتعاون مع شركة «فايزر» الأميركية، القيمة السوقية للشركة الألمانية التي تضاعف سعر سهمها ثلاث مرات منذ مارس/ آذار الماضي، لتبلغ قيمتها السوقية نحو 21 مليار دولار، بينما كانت لا تتجاوز 5 مليارات دولار قبل عام. وأضحت قيمة بيونتك تساوي ما يقرب من أربعة أضعاف شركة الطيران الألمانية لوفتهانزا أو «كومرس بنك»، وفق ما ذكر موقع قناة «ار تي إل» التلفزيونية. وقفزت أسهم «بيونتك» بنسبة 16% بعد فترة وجيزة من إعلانها وشركة فايزر، يوم الاثنين الماضي، أن التجارب السريرية أثبتت أن فعالية اللقاح تصل لنحو 90%. وبدأت الشركتان التجارب السريرية واسعة النطاق للقاح في نهاية يوليو/تموز.

وسددت فايزر نحو 185 مليون دولار لتطوير لقاح كورونا على أن تدفع 563 مليون دولار أخرى عند الانتهاء من التراخيص والموافقات في الولايات المتحدة وأوروبا لبلوغ مرحلة الإنتاج وطرح اللقاح في الأسواق. وبحسب موقع قناة «آر تي إل» فإنه بجانب النجاح في سوق الأوراق المالية، سيكون المردود أيضا من الطلبات على اللقاح واعداً. ولإنجاز الطلبيات ذكرت «آر تي إل» أن الشركة اشترت منشأة إنتاج لشركة الأدوية السويسرية «نوفارتيس» في ولاية هيسن الألمانية التي تضم 300 موظف من المؤهلين من أجل أن تكون قادرة على زيادة الإنتاج الضخم بسرعة وفق «آر تي إل».

كان بنك الاستثمار الأميركي مورغان ستانلي، قد توقع أن تجني «فايزر» و«بيونتك» 13 مليار دولار العام المقبل من مبيعات لقاح كورونا، الذي يتوقع أن تصل الجرعات المتوافرة منه خلال 2021 إلى نحو 1,3 مليار جرعة. ونقلت صحيفة «الغارديان» البريطانية الأسبوع الماضي، عن تحليل أجراه البنك الأميركي، أن الأرباح المتوقعة ستُوزَّع مناصفة بين الشركتين الأميركية والألمانية. ووافقت فايزر على توفير 100 مليون جرعة للولايات المتحدة، بسعر 19,5 دولاراً للجرعة الواحدة، مع احتمال توفير 500 مليون جرعة إضافية بشروط اتفاق جديدة.

كذلك طلب الاتحاد الأوروبي 300 مليون جرعة من اللقاح، والمملكة المتحدة 40 مليون جرعة، وكندا 56 مليون جرعة إضافية، بعد أن طلبت سابقاً 20 مليون جرعة، فيما تقدمت اليابان ودول أخرى بطلب الحصول على جرعات.

مال وسياسة

لهيب النفط المتوقف في لبنان

اعتداء على خط أنابيب مغلق يثير شكوكاً

آثار اندلاع حريق كبير في خط أنابيب لنقل النفط في شمال لبنان متوقف منذ نحو 38 عاماً شكوكاً حول وضعية الأنبوب، وسط تساؤلات حول أسباب مرور النفط فيه رغم إغلاقه لأعوام طويلة، وفي أي اتجاه يتدفق، ومن الجهة التي تقف وراء الاعتداء عليه؟

بيروت ـ **رينا الجقال**

اندلع حريقٌ كبير في أنبوب لنقل النفط بمنطقة العبدة شمال لبنان، نتيجة اعتداء مجهولين ليل الجمعة، قاموا بإحداث ثقوب عدّة في خطّ الأنابيب المتوقّف الضخّ عبرها منذ سنين طويلة.

وأضرمت النيران في المواد النفطية المتسرّبة من خط أنابيب نفط «كركوك - طرابلس»، مما شكّل حالة من الهلع والخوف مع ارتفاع أعمدة الدخان، وخطورة الوضع الذي قد يتفاقم إلى حد الكارثة التي بات اللبنانيون يترقّبونها مع كل حادث قادر بسرعة على إعادة شريط انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس/آب الماضي، وما خلّفته هذه الكارثة التي بدأت بحريق قبل أن تتحول إلى كارثة مدمرة.

وعلى الفور، توجهت فرق الدفاع المدني إلى المكان لإخماد النيران، وحضرت الأجهزة الأمنية التي فتحت تحقيقاً بالحادث، فيما قالت المديرية العامة للنفط في بيان، أمس السبت، إنها ليست المرة الأولى التي يتم فيها التعدي على خط النفط في منطقة الشمال بهدف السرقة التي تندرج في إطار القرصنة الواضحة لأملاك عمومية رغم الدوريات المستمرة لموظفي المنشآت وإجراء ما يلزم من صيانة وقائية منعاً لوقوع أي خطأ تقني غير محسوب.

ووجه النائب عن الشمال، وهبة قاطيشه، (ينتمي الى حزب القوات اللبنانية برئاسة سمير جعجع)، سؤالاً إلى وزير الطاقة، في تغريدة على حسابه عبر تويتر، قال فيها: «خط نفط كركوك - طرابلس أقفله النظام السوري عام 1982 بطلب إيراني. الآن يشب حريق في هذا الخط المقفل في منطقة العبده. فمن أين أتى النفط؟ وبأي اتجاه؟ ولمصلحة من؟». وشكّل خطّ الأنابيب في مراحل ماضية، مدار بحثٍ وتفاوض، خصوصاً بين لبنان والعراق وسورية، دخلت على خطّه روسيا أيضاً، بهدف إعادة تشغيله، حيث يربط كركوك العراقية وعاصمة شمال لبنان طرابلس. وتطرّق رئيس البرلمان اللبناني نبيه بري خلال زيارةٍ رسمية قام بها إلى العراق عام 2019 إلى أهمية إعادة تشغيل الخطّ النفطي. ووقع لبنان العام الماضي، عقداً مع شركة «روسنفت» الروسية يمتد عشرين عاماً بهدف تطوير منشآت تخزين نفط في ميناء طرابلس شمال لبنان، وأكد يومها وزير الطاقة والمياه آنذاك سيزار أبي خليل (ينتمي إلى التيار الوطني الحرّ برئاسة النائب جبران باسيل)، أن الاتفاق يسمح بإعادة تطوير منشآت نفط في طرابلس، وأن بلاده تنسّق مع سورية والعراق ومصر بشأن إعادة تشغيل خطوط الغاز والنفط الموجودة في المنطقة، في حين، اعتبر رئيس الشركة الروسية، إيغور سيتشين، أن العقد يسمح لـ«روسنفت» بتعزيز وجودها في الشرق الأوسط.

وكان لبنان، وقّع في فبراير/شباط 2018، أول عقد لاستكشاف واستخراج النفط من المياه الإقليمية مع تحالف شركات «توتال» الفرنسية و«إيني» الإيطالية و«نوفاتيك» الروسية، وهو يعلّق آمالاً كبيرة على «التنقيب» عن ثروته النفطية والغازية كفرصة للنهوض من أسوأ أزمة اقتصادية يعيشها، ومرجح تفاقمها في حال لم تشكل الحكومة الجديدة ولم تمضِ ببرنامج إصلاحي يعيد الدعم الفرنسي والدولي إليها.

وقالت المحامية والدكتورة في القانون ريان عساف عام 2014، في تقرير أعدته لمجلة الجيش اللبناني، «كثرت التقديرات وتفاوتت الأرقام التي تشير إلى كميات كبيرة من النفط والغاز، إلا أن وزير الطاقة والمياه عام 2013 جبران باسيل، أعلن أن التقديرات تشير إلى أنّ لدى لبنان 59,9 تريليون قدم مكعبة من الغاز و865 مليون برميل من النفط في 45% من مياهه الاقتصادية».

وأشارت إلى أن هذه الكميّات، شكلت حافزاً للبنان (كما لدول الجوار) لتطوير قوانينه البحرية واتخاذ الخطوات القانونية اللازمة والمناسبة وفق القانون الدولي للاستعداد والتمكن من الاستفادة من هذه الثروات الطبيعية. من أهمّ الخطوات المتخذة في هذا الإطار، تحديد مناطقه البحرية وإعلانها، لاسيما المنطقة البحرية التي تمارس عليها الدولة حقوقاً سيادية بهدف استكشاف مواردها الطبيعيّة واستغلالها الا وهي المنطقة الاقتصادية الخالصة «المنطقة».

ويخوض لبنان مفاوضات تقنية وغير مباشرة مع الاحتلال الإسرائيلي لترسيم الحدود البحرية جنوباً، بدأت في 14 أكتوبر/تشرين الأول الماضي، حيث عقدت الجولة الرابعة في 11 نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، على أن تعقد جولة خامسة مطلع شهر ديسمبر/كانون الأول المقبل. ويرى رئيس البرلمان نبيه بري، أنّ «هناك مجالاً كبيراً في حال نجح الترسيم، ووُفّق الجيش واللبنان، ولا سيما بالنسبة إلى البلوك رقم 8 و9، أن يكون أحد أسباب سداد ديوننا».

تقديرات حكومية تشير الى وجود احتياطيات كبيرة من الغاز والنفط لدى لبنان (الأناضول)

> لبنان يخوض مفاوضات مع الاحتلال الإسرائيلي لترسيم الحدود البحرية

> قطر تخصص 1,1 مليار دولار واستعدادات لاستقبال اللقاحات

> تراجع حاد في عائدات النفط يؤثر على الإنفاق السعودي

تجارة

إعادة فتح المنافذ البرية بين ليبيا وتونس

طرابلس ـ **العربي الجديد**

أعادت ليبيا وتونس فتح المنفذين الحدوديين «راس جدير» و«وزان»، أمس السبت، بعد توقف دام 8 أشهر بسبب جائحة فيروس كورونا الجديد، الأمر الذي جمّد حركة المسافرين وتبادل السلع والخدمات بين البلدين. وذكرت وكالة الأنباء الليبية «وال» أن مسؤولين من البلدين شهدوا استئناف العمل في المنفذين. كما نقلت وكالة الأناضول عن مسؤول في بلدية زوارة (الحدودية مع تونس) قوله، إن «مسؤولين من وزارة الداخلية الليبية أعطوا تعليماتهم ببدء حركة العبور، وذلك بعد استكمال كل الإجراءات المتفق عليها مع الجانب التونسي، خاصة في ما يتعلق بتعقيم ورش السيارات والتزام المواطنين بالإجراءات». والأربعاء الماضي، أعلنت وزارة الخارجية التونسية أنه «تم الاتفاق مع الجانب الليبي على صيغة مشتركة لبروتوكول صحي، يتضمّن جملة من الإجراءات الواجب اتباعها من قبل مواطني البلدين من أجل الوقاية من كورونا خلال تنقلهم بين البلدين». ووفق الخارجية التونسية، يتضمن البروتوكول الصحي «إجراءات عملية لتيسير حركة تنقل المسافرين وتبادل السلع والخدمات بين البلدين عبر المعبرين الحدوديين». كما أعلنت تونس، الجمعة الماضي، استئناف الرحلات الجوية مع ليبيا اعتبارا من غد الإثنين بعد توقف دام 8 أشهر. وكانت تونس قد أغلقت مطاراتها أمام الرحلات الجوية القادمة من الخارج في 17 مارس/آذار الماضي، قبل أن تقرر استئناف تلك الرحلات بشكل جزئي اعتبارا من 27 يونيو/حزيران. وجاءت جائحة كورونا لتزيد من اضطراب الحركة التجارية بين تونس وليبيا. وعلى مدار السنوات التي تلت ثورة البلدين، تعثرت التجارة بين تونس وجارتها الجنوبية ليبيا في مناسبات عديدة لأسباب أمنية واجتماعية، ما سبّب إغلاق المعبر الحدودي برأس جدير في أكثر من مناسبة. ويُعدّ المعبر الحدودي في مدينة بن قردان الرئة الاقتصادية للجنوب التونسي، ويسيّر كل العمليات التجارية مع البلدين.

> جائحة كورونا عرقلت حركة التجارة بين البلدين

وبسبب جائحة كورونا، خُدّدت تحركات الأفراد وصغار التجار والسماح للسلع بالعبور نحو نقطة التقاء في البوابة الحدودية، يجري فيها تبادل السلع بين تجار البلدين عبر تفريغ شحنات السلع هناك. وخلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي، بلغت الصادرات التونسية نحو السوق الليبية 611 مليون دينار تونسي (222,1 مليون دولار) مقابل واردات تقدّر بـ 111 مليون دينار، وصادرات بقيمة 755 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من عام 2019، بحسب بيانات رسمية لمعهد الإحصاء الحكومي في تونس. وتمثل السوق الليبية أهم سوق تصديرية لمنتجات الزراعة التونسية، حيث تستأثر هذه السوق بنحو 60 في المائة من منتجات الفواكه الموسمية.

معيشة

مليون أردني تحت خط الفقر

عمان ـ **العربي الجديد**

كشفت دراسة متخصصة حول تقييم آثار فيروس كورونا، أن نحو مليون أردني يقعون تحت خط الفقر، الذي يقدر بنحو 68 ديناراً (95 دولارا) للفرد شهريا. وذكرت الدراسة التي جاءت لتقييم مشروع التحويلات النقدية الطارئة، الذي أطلقه البنك الدولي للاستجابة لفيروس كورونا، أن معدلات الفقر المدقع في الأردن مرتفعة نسبياً، حيث تبلغ 15,7% بين المسجلين تحت خط الفقر. وأوضحت الدراسة، التي نفذها صندوق المعونة الوطنية في الأردن بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، أن 3,16 ملايين طفل في المملكة يعانون من فقر متعدد الأبعاد، أي حوالي واحد من كل خمسة أطفال.

الإغلاقات تسببت في تزايد الضغوط المعيشية (فرانس برس)

وأضافت أن «حوالي 300 ألف أردني يعيشون فوق خط الفقر ولكنهم بالقرب منه»، وأنه «لولا الدعم الحكومي لكان معدل الفقر وصل إلى 19,2%». وتوقع البنك الدولي، في تقرير سابق، أن تؤدي حالات الإغلاق المحلية نتيجة فيروس كورونا الجديد، والتباطؤ الاقتصادي العالمي، واضطرابات التجارة، وتعليق السفر الدولي، وتراجع تحويلات العاملين في الخارج، إلى زيادة معدلات الفقر في المدى القصير 11%. وأشارت الدراسة الجديدة، إلى أن الأردن من ضمن أدنى معدلات المشاركة للقوى العاملة في العالم، بمتوسط 36,2%، وهي ضعيفة بشكل خاص بالنسبة للإناث بنسبة 15,4%. الدراسة التقييمية تهدف إلى توفير بيانات للبنك الدولي، لمشروع التحويلات النقدية الطارئة للاستجابة لفيروس كورونا بقيمة 374 مليون دولار، حيث أشارت إلى أن الحكومة أدخلت تدابير لحماية العمال والأسر، لتقديم الدعم للأسر الضعيفة المتضررة من الجائحة.

وسيوفر المشروع دعما نقديا لحوالي 270 ألف أسرة فقيرة وقريبة من خط الفقر، مع التركيز على أولئك الذين يستمدون دخلهم من العمل من مصادر غير رسمية والمستفيدين من صندوق المعونة الوطني. يذكر أن عدد سكان الأردن يقترب من 10,8 ملايين نسمة.

وتصاعدت الضغوط المالية في الآونة الأخيرة، إذ واصلت تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج انخفاضها بسبب تداعيات الجائحة على البلدان التي يعملون فيها، لا سيما الخليجية التي تضررت بشدة من انخفاض أسعار النفط. وحسب بيانات حديثة للبنك المركزي الأردني، إجمالي تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الحالي بنسبة 10% لتصل إلى 2,21 مليار دولار مقارنة مع ذات الفترة من العام الماضي، فيما تراجعت بنسبة 11,5% خلال أغسطس/آب الماضي مقارنة بالشهر الذي سبقه.

الملف

دفعت جائحة فيروس كورونا دول الخليج إلى زيادة الإنفاق على المشروعات الصحية التي وصلت مخصصاتها إلى 7,5 مليارات دولار للعامين المقبلين، بينما تقلص الإنفاق على البنى التحتية والإنشاءات في ظل تراجع الموارد المالية الناجم عن هبوط عائدات النفط

الخليج يزيد نفقات مواجهة كورونا

مشروعات صحية بـ 7,5 مليارات دولار على حساب الإنشاءات

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

مع استمرار التداعيات الخطيرة لجائحة فيروس كورونا على كافة المستويات، وفي ظل التركيز والاهتمام على الرعاية الصحية، تعمل دول مجلس التعاون الخليجي على ضخ استثمارات في قطاع الرعاية الصحية، بما يقرب من 7,5 مليارات دولار، بحسب تقرير دولي متخصص. وذكر التقرير الصادر عن مؤسسة «ميد» المتخصصة في تتبع المشاريع وتتخذ من نيويورك مقراً لها، أن الدول الخليجية قلصت إنفاقها على المشاريع الاستثمارية والإنشائية ومشروعات البنى التحتية ووسعت استثماراتها في مجال الرعاية الصحية خلال العامين المقبلين. وكشف التقرير، الذي اطلعت عليه «العربي الجديد» عن سعي الحكومات الخليجية لتجهيز البنى التحتية الخاصة بالرعاية الصحية لاستقبال اللقاحات التي تتطلب تجهيزات استثنائية مثل المطارات وأماكن التبريد والشاحنات المخصصة لنقل اللقاحات ونقاط التطعيم.

وأشار إلى أن قطر ستنفق نحو 1,1 مليار دولار خلال العامين المقبلين، والكويت 1,3 مليار دولار، والسعودية نحو 2,1 مليار دولار، فيما تسعى الإمارات إلى إنفاق 1,4 مليار دولار، وسلطنة عمان 950 مليون دولار، ومملكة البحرين 650 مليون دولار.

السعودية الأكثر تضرراً من الجائحة

وتعد السعودية من أكثر الدول الخليجية تضرراً من جائحة كورونا بسبب العدد الكبير للإصابات والوفيات، حيث تجاوز عدد الإصابات في السعودية 352 ألفاً، كما تجاوزت الوفيات 5600 شخص.

وقال رئيس وحدة الأبحاث الاقتصادية في مركز الخليج العربي للدراسات الاقتصادية عبد العزيز الخالدي لـ«العربي الجديد» إن السعودية شهدت خلال الأشهر الماضية عدد إصابات كبيراً للغاية، لافتاً إلى أن العدد الحقيقي للإصابات والوفيات أكبر بكثير من الأرقام المعلنة. واعتبر الخالدي أن «الأرقام التي تم الكشف عنها بهدف إنفاقها على قطاع الرعاية الصحية في المملكة يعد هزيلاً، نسبة إلى مساحة وعدد السكان في السعودية». وأضاف أن «المملكة حتى الآن لم تستعد جيداً أو بشكل كافٍ لاستقبال لقاحات كورونا، مؤكداً أن عمليات تنظيم التطعيمات واللقاحات تتطلب تجهيز البنى التحتية وزيادة الإنفاق على القطاع الصحي وهو ما لم نشهده في المناطق الصحية السعودية». وتواجه السعودية ضغوطاً مالية متزايدة في ظل تداعيات الجائحة على الأنشطة الاقتصادية الحادة والتراجع الحاد في عائدات تصدير النفط، ما أدى إلى تقليص الإنفاق على المشروعات بنسبة تصل إلى 30%، وفق البيانات المالية الرسمية.

مشروعات الإمارات في مرمى الأزمات

لم يكن القطاع الصحي في الإمارات بعيداً عن الأزمات المالية وفضائح التعثر المالي وهروب بعض رجال الأعمال بقروض ضخمة خلال الأشهر الماضية، بينما اتسعت الضغوط على القطاع في ظل تعجّل الحكومة لإعادة فتح مختلف الأنشطة الاقتصادية وتخفيف الإجراءات الاحترازية والقيود المفروضة وفتح الحدود واستئناف حركة الطيران، الأمر الذي أعاد أعداد الإصابات إلى الصعود، لتتجاوز 147 ألفاً، وفق بيانات أوردتها وكالة رويترز يوم الجمعة الماضي.

ولجأت الإمارات، التي تخصص 1,4 مليار دولار للإنفاق على المشروعات الصحية خلال العامين المقبلين، إلى خفض الإنفاق العام وتقليص المشروعات التنموية بعد تراجع الإيرادات المالية بسبب انخفاض أسعار النفط.

استعدادات كويتية للتطعيمات

خصصت السلطات الكويتية ما يقرب من 1,3 مليار دولار للإنفاق على قطاع الرعاية الصحية خلال العامين المقبلين.

وأكد مصدر حكومي كويتي لـ«العربي الجديد» أن رئيس الوزراء الشيخ صباح الخالد الحمد الصباح كان قد أصدر توجيهاته لجميع الجهات المعنية لبدء الاستعداد لاستقبال لقاحات كورونا، لافتاً إلى أن السلطات الصحية اتفقت مع شركة فايزر الأميركية للحصول على اللقاح الجديد بعد الحصول على الموافقات التنظيمية. وأكد المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه أنه يجرى الاستعداد لتجهيز البنى التحتية لاستقبال وتوزيع اللقاحات على المناطق الصحية المختصة بالتطعيمات، فيما يجرى إعداد آلية واضحة لمن سيحصل على اللقاح أولاً.

وقال الخبير الاقتصادي الكويتي حجاج بو خضور لـ«العربي الجديد» إن الحكومة الكويتية أنفقت أموالاً طائلة لمواجهة تفشي كورونا، غير أن معدل الإصابات مستمر في الصعود، متوقعاً زيادة نسبة الإصابات خلال الفترة المقبلة بسبب إجراء الانتخابات البرلمانية والتجمعات التي تشهدها المقار الانتخابية.

ودعا بوخضور السلطات الكويتية إلى زيادة الإنفاق على القطاع الصحي وتقليص الإنفاق على المشروعات التي يمكن تأجيلها في ظل الأزمة المالية على خلفية تفاقم عجز الميزانية بسبب تراجع أسعار النفط، الذي أدى إلى تقلص الإيرادات النفطية التي تمثل أكثر من 90% من الناتج المحلي الإجمالي.

قطر: جهود كبيرة

رغم النجاح في الحدّ من تفشي فروس كورونا وتسطيح منحنى الإصابات وانخفاض عدد الحالات اليومية، خصصت قطر 1,1 مليار دولار للمشروعات الصحية، وفق تقرير مؤسسة «ميد».

وبحسب وزارة الصحة القطرية، فقد ساهم الفحص الاستباقي والمكثف للحالات المشتبه في إصابتها بفيروس كورونا في تحديد عدد كبير من حالات الإصابة المؤكدة بالفيروس في المجتمع. كذلك تعتبر قطر من أقل دول العالم في معدل وفيات كورونا، بسبب المستوى المتقدم للرعاية الصحية ورفع الطاقة الاستيعابية للمستشفيات، خاصةً وحدات العناية المركزة لضمان حصول جميع المرضى على الرعاية اللازمة فضلاً عن العمل على حماية كبار السن والمصابين بأمراض مزمنة من خطر الإصابة بالوباء. وبلغ عدد الإصابات في قطر نحو 135,3 ألفاً، في حين بلغ عدد الوفيات 234 حالة فقط، وفق البيانات الرسمية الصادرة حتى أمس السبت، وهي نسبة تعد الأقل من بين دول الخليج.

تجهيزات في عُمان

خصصت السلطات العمانية ما يقرب من 950 مليون دولار لقطاع الرعاية الصحية وللاستعداد لحملات التطعيم بعد التوصل إلى لقاح لفيروس كورونا، حيث بلغ إجمالي الإصابات في السلطنة نحو 119 ألفاً، وحوالي 1321 حالة وفاة.

وسلطنة عمان من بين دول مجلس التعاون الخليجي التي تضررت بسبب إجراءات الإغلاق وتراجع الإيرادات النفطية وتراجع معدلات السياحة، وهو ما أدى إلى فرض ضريبة القيمة المضافة لتعزيز إيرادات الدولة وتقليص الإنفاق على المشروعات التنموية فضلاً عن خفض الميزانية بنسبة 25%.

إجراءات أكثر صرامة في البحرين

خصصت مملكة البحرين ما يقرب من 650 مليون دولار لقطاع الرعاية الصحية، وهو بعد الرقم الأقل بين دول مجلس التعاون الخليجي. وسجلت البحرين أكثر من 84 ألف إصابة بفيروس كورونا، وحوالي 331 حالة وفاة، فيما تبحث السلطات اتخاذ إجراءات أكثر صرامة لمواجهة زيادة نسبة الإصابة بالفيروس.

انتعاش الأسهم مع قرب طرح اللقاحات

انتعشت الأسهم الخليجية خلال تعاملات الأسبوع الماضي، بدعم من صعود أسواق المال العالمية، بعد أن أعلنت شركتا «فايزر» الأميركية و«بيونتك» الألمانية نجاح اختبارات لقاح يحمي من مرض كوفيد- 19، بنسبة تتجاوز 90%. وانعكس الإعلان عن هذا اللقاح على أسعار النفط إذ تتلقف الأسواق أخباراً إيجابية حول إمكانية الحد من تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وبالتالي تنشيط الطلب على الخام. وارتفع المؤشر العام لسوق الأسهم السعودية «تاسي»، بنسبة 4,29% الأسبوع الماضي، ليغلق عند مستوى 8434,90 نقطة. وقفز المؤشر العام لبورصة قطر بنسبة 3,27% ليصل إلى مستوى 10212,5 نقطة، لتربح الأسهم المقيدة حوالي 20,5 مليار ريال (5,63 مليارات دولار)، بعد أن زادت القيمة السوقية إلى 594,5 مليار ريال، مقابل حوالي 574 مليار ريال في الأسبوع السابق عليه، وفق رصد لـ«العربي الجديد». ونما المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية، بنسبة 2,9% وزاد مؤشر سوق دبي المالي 4,7%. كما صعد المؤشر العام لسوق مسقط، بنسبة 2,19%، وارتفعت مؤشرات بورصة الكويت بشكل جماعي.

إجراءات متزايدة لمواجهة انتشار الفيروس (فرانس برس)

> %4,2
> انكمش اقتصاد السعودية بنسبة 4,2% في الربع الثالث من العام الجاري مقارنة بنفس الفترة من 2019، وفق بيانات صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء الحكومية، الأسبوع الماضي، فيما عدلت وكالة فيتش، النظرة المستقبلية للمملكة الى سلبية، لضعف الأوضاع المالية.